توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

د. بن سكران بودالي د. بومدين محمد أمين
جامعة سعيدة

ملخص:

إن التركيز على فعالية الإدارة الحكومية أوالهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية مع إعمال معايير ومؤشرات الرأسمال الإجتماعي social capital للدلالة على دور المجتمع المدني في التطور الحاصل، مثل شبكة العلاقات والمشاركة المدنية، الثقة والاندماج، العمل الجماعي والاتصال والتعاون، هما عاملان اساسيان لأجل بيان دوره في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية وتعزيز الحوكمة – الحكم الراشد- ومواجهة الفساد، والتي تعتبر مباحث مهمة لدى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية (PNUD,OCDE,WB..) ، تستدعي منا تسليط الضوء عليها بشكل معمق، بحيث يعتمد اولا على أهمية ودور الشبكات الاجتماعية والمجموعات وفاعلية العلاقات بين المتعاملين بمختلف مستوياتهم وما تحمله من موارد متنوعة، وثانيا على علاقة الرأسمال الاجتماعي مع باقي اشكال الرأسمال[البشري (الثقافي) والاقتصادي..]، بالتفصيل في دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والعمل الحكومي "الحكم الرشيد"، وكذلك علاقته بالسوق الاقتصادي من جهة الأثر والتأثير.

مقدمة عامة:

إن الرأسمال الاجتماعي هو مؤشر وخلاصة الدور والأثر والمستوى العملي للمجتمع المدني، بحيث عند التعرض لمفهومه نجده ليس وحدة واحدة في تحديده بل يجمع الاتجاهات المختلفة، وذلك بحسب طبيعته واتصالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وتتكرر مرارا معنا عناوين مهمة مثل : المجموعات، الشبكات، القواعد، الثقة، المعلومة والمساهمة وغيرها والموظفة للانتفاع بها في العمليات الإنتاجية، إن تنوع اتجاهات الرأسمال الاجتماعي بالضرورة يدفع لتعدد مؤشراته القياسية والمسطرة تبعا لذلك، ومن جهة أخرى نعلم أن الرأسمال الاجتماعي يتوزع على مستويات الجزئيmicro، الكلي macro والمتداخل بينهما méso، ولذا المؤشرات تعكس أوجه متعددة للتكوين والدور العملي. في دراسة توظيف الرأسمال الاجتماعي وأدواره العملية، وبعد التطرق إلى دوره في التنمية الاقتصادية والرفاهية، محاربة الفساد والفقر والبطالة، وتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد"، اي البحث في العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، ومواجهة الفساد وهذا له أهميته في الدراسة من جهة بيان الفعالية في توظيف الرأسمال الاجتماعي، وفيه تأكيد الإشارة إلى أهمية هذا النوع من الرأسمال وضرورة إدراجه في البرامج والاستراتيجيات والسياسات.

1. مفهوم الرأسمال الاجتماعي capital social وأبعاده نظريا:

إن الرأسمال الإجتماعي "يرجع إلـــى مظاهر البناء الاجتماعي; الشبكات، القواعد والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون لغرض المصالح المتبادلة" Putnam[1]، وبصورة أخرى هو "الموارد المحصلة والمحتملة بملكية شبكة من علاقات التعاون والإستطلاع أو الانتماء لمجموعة" Bourdieu[2]، وبذلك هو مفهوم متعدد المعايير والمؤشرات سواء النظرية والقياسية، أي "ليس وحدة منفردة بل هو متغير من الوحدات التي تجمع بينها خصوصية دخولها في التركيب الاجتماعي ثم خدمة العمليات والأهداف لدى الأفراد والمجموعات" Coleman[3]، حيث أنه يكمن في الإتصالات بين الأشخاص العاملين والمجموعات، ولا ينحصر ويستقل في الشخص بخصوصيته فقط مثل مفهوم الرأسمال البشري والاقتصادي، وعليه

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

فإن مؤشر الراسمال الذي يجمع بين كل هذه الميادين والمستويات لابد من أن يكتسب أهمية متميزة وخاصة وهي ما يعكسها مفهوم "الرأسمال الاجتماعي"، وإلى جانب الأساتذة المنظّرين نجد المؤسسات الدولية العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي لدى المنظمة OCDE "يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها إلى التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين، التي تهيأ عمل مشترك، وأما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى الاستعدادات والمعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضا مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات"، والبنك الدولي BM يرى أنه "يكمن في التأسيس للعلاقات والقواعد التي تحدد نوعية وكمية التفاعل الاجتماعي للمجتمع، وتدريجيا عناصر عاملة أثبتت أن: الترابط الاجتماعي هو رأسمال للمجتمعات الناجحة اقتصاديا ولأجل إحداث تواصل للتنمية، هو ليس فقط مجموع تلك المؤسسات المجتمع وإنما هو الاسمنت المؤلف بينها".

2. الرأسمال الاجتماعي: مكوناته، محدداته وأبعاده المتعددة:

مصادره وهي مجموع التنظيمات والتجمعات الاجتماعية الجزئية داخل البناء الإجتماعي الكلي، والتي تأخذ نفس خصائص ومعالم هذا البناء (المجتمع المدني)، وهي[4] العائلات la famille - المدرسة l'école- المؤسسات والتنظيمات les entreprises- المجتمع المدني la société civile - القطاع العام le secteur public - المجموعات الاجتماعية les communautés - الطوائف والانتماءات العرقية l'appartenance ethnique - التكاملية la complémentarité homme/ femme، ثانيا: المكونات والمحددات وكما سبقت الإشارة فإن المفهوم يتميز بالتركيب ونوع من التعقيد لدرجة تتداخل فيها المكونات والمحددات ، يتم إعتبار مكونات الرأسمال الإجتماعي[5] هي تلك المتغيرات التي لها قابلية الإستثمار داخل العمليات وقابلية التراكم من خلالها، في حين المحددات تتحكم في توجيه العناصر المكونة له، والمكونات المسطرة تأخذ ثلاثة مستويات[6] هي: مؤشر التركيب والبناء structurel ، مؤشر العلاقات والاتصـــــــــــالات relationnel ثم مؤشر المحتوى المعرفي (الإدراكي) cognitif وهو القدر المحقق من القواعد المشتركة والقيم والمبادئ، وكذلك وجود الثقة وتنشيط التبادل[7]، والوصول إلى المعلومة والسلع العامة[8]، وتنوع في أشكال الرأسمال الإجتماعي، ومنه نجد[9] الشبكات الداخلية بين أعضاء نفس المجموعة المتماثلة "الموحدة" Bonding، الشبكات الخارجية بين الأعضاء من مختلف المجموعات غير المتماثلة "الرابطة" Bridging وثالثا الشبكات ذات المستوى الكلي السلطة "الجسرية" Linking ، و إذا نظرنا إلى أثر هذه الشبكات نرى الرأسمال الإجتماعي يأخذ ثلاثة أنواع هي الرأسمال الإجتماعي الموحد، ثانيا الرابط بين مختلف المجموعات والعضوية فيها وثالثا الإدماجي المتمثل في دمج العضوية والتجمعات الدخيلة، ونجد الرأسمال الإجتماعي العام والخاص [الشخصي - العائلي].

فكرة عامة حول الحكم الراشد – الحوكمة - وما يتعلق به: يتضح لنا تصور جلي لمفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد بالعودة الى تركيب الجهاز الحكومي أولا، وربطه بالمجتمع المدني، وبالتنمية وتحقيق الرفاهية، حيث الجهاز الحكومي يتألف من ثلاثة أنواع رئيسية للمؤسسات هي على التوالي[10]:

- الجهاز السياسي الاداري: المؤسسات السياسية والقانونية التي تهتم بتعزيز حق الدولة والحريات باحترام اللوائح والمباديء، ووصول المواطنين للعدالة والامن.
- الجهاز الاقتصادي: المؤسسات الاقتصادية الحكومية، والتي هدفها ضمان العمل الفعال وفاعلية العمل الاقتصادي والتسيير الامثل للموارد الاقتصادية.

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

- المؤسسة المدنية: مجموع مؤسسات القطاع العام الاجتماعية الخدماتية القاعدية، والتي تحسن نوعية الصحة والتعليم للمواطنين وأيضا مشاركتهم وتدخلاتهم المساهمة في تركيب التنمية.

إن الحكم الراشد "الحوكمة" هو فكرة مستجدة في البحوث الاقتصادية النظرية والتطبيقية، وهو يمثل جيل الاصلاحات الاقتصادية الاخيرة المعلنة، والتي تسبق إشكالية الرأسمال الاجتماعي موضوع الدراسة، و"الحوكمة هو مفهوم معقد وغير واضح تماما، معقد لأنه غالبا يتداخل مع "الحكومة"، وغير واضح لأن معناه له دلالة مغايرة"[11]، لأن الحكومة تعريفها هو"مجموعة التاسيسات، المناهج والتقاليد التي تؤثر على ممارسة السلطة، وضع القرار والطريقة التي المواطنين بواسطتها تلبي أصواتهم"(Agence Canadienne de Développement International), (mars 1997)[12]، إن مختلف مفاهيم الحوكمة طوّرها البنك الدولي، والتوجه المركّز عليه في ذلك هو أن الحكم الراشد هو شرط للتنمية (الاسواق) التي هي واحد من المحاور القوية في محاربة الفقر، وبالنسبة للبنك الدولي مفهوم الحوكمة هو مرادف لـــ "التسير الجيد للتنمية"، وقد ربط الإشكالية ببرامج التعديل الهيكلي المرتكزة على سياسة الاقتصاد النيوليبرالي في طرح الحلول ووضع التقنيات الاقتصادية.

3. مفاهيم الحكم الراشد "الحوكمة".

- البنك الدولي: "الحوكمة هي الطريقة التي بها تمارس السلطة في تسيير العمومي للموارد الاقتصادية والاجتماعية نحو احداث التنمية"[13]، وبصورة أكثر بيان وتدقيق نقول هي " مجموع المناهج والتأسيسات التي بواسطتها السلطة تصبح ممارسة داخل الدولة، وهذا بالتأكيد يتضمن:
  - الاليات التي بها يتم تعيين الشخصية الحكومية والاشخاص، ومتابعتهم وتثبيتهم.
  - القدرة والاستطاعة الحكومية في وضع صيغ فعالة وإنجاز البرامج ذات الانطباع.
  - الالتزام واحترام المواطنين والولاية للهيئات المؤسساتية (السياسية والقانونية) التي تحكم التعاملات الاقتصادية والاجتماعية بينهم."[14].
- منظمة التعاون والمساعدة لأجل التنمية CAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية وكذلك المراقبة في اطار ادارة موارد المجتمع لأجل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[15].
- برنامج الامم المتحدة للتنمية PNUD قدم تعريف الحكم الراشد بالارتكاز على سبعة من الخصائص الأساسية: وجود "الشرعية السياسية والمساندة، وجود جهاز عدالة ناجعة، التحكم في البيروقراطية، حرية المعلومة والتعبير، التسيير الفعال والناجع للقطاع العام وفي الاخير التعاون مع التنظيمات الاجتماعية المدنية"[16].

4. مؤشرات الحوكمة "الحكم الراشد" المعتمدة دوليا لاجل القياس والمقارنة [17].

- مؤشر الشفافية والمساءلة[18]: يدرس المنهجية التي بواسطتها المواطنين يمكنهم المساهمة في اختيار المسؤولين الحكوميين المتعاملين معهم والمتعاونين، وخدمة المطالب المجتمع المدني، والمؤشر يشمل حرية التعبير والصحافة والمشاركة المدنية في صنع القرار.
- مؤشر الاستقرارالسياسي[19]: المؤشر يبحث قياس إحتمالية نقض المؤسسات الحكومية من خلال إتباع العمل المؤسس أو من خلال الرجوع الى الانقلاب والفوضى، فالمؤشر يبحث قياس أدوات التغيير والتحول السياسي المعتمدة وهو ما يقدم درجة النضج السياسي والعمل الحكومي.

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

- مؤشر الفعالية للسلطة الحكومية[20]: المؤشر يقيس لنا نوعية الخدمة العمومية أي بحث نوعية البيروقراطية، كفاءة العاملين، استقلالية العمل العمومي عن الخصوصيات السياسية ويضع المصداقية الحكومية، والمؤشر يتوجه نحو البذل الحاصل لأجل العمل الحكومي أن يكون بقياس وتطبيق سياسات فاعلة وضمان الخدمة العامة الجيدة.
- مؤشر نوعية الانظمة[21]: يبحث في معايير المتحكمة في متغيرات السوق بصورة تتوافق مع البرامج والسياسات والاستراتيجيات المنتخبة من طرف الهيئات السياسية، القانونية والمؤسساتية، والتي تتعلق مثلا بالتجارة الخارجية وتنمية الأعمال والقطاع الخاص.
- مؤشر العدالة واحترام الحقوق[22]: هنا يتم البحث في قياس درجة الثقة لدى المواطن في اللوائح المعمول بها داخل المجتمع المدني حول الحقوق والعمل الاجرامي والتسامح، الفعالية والعدالة القانونية والقضائية، الالتزام إتجاه العقود والتعاملات، والمعايير الخاصة بهذا المؤشر تقيس تأسيس الحكومة لبيئة ملائمة من اللوائح والقوانين العادلة، التي تصنع قاعدة قوية من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- مؤشر التحكم في الفساد[23]: المفهوم كما تقدم معنا هو تحويل المسؤولية أوالسلطة العمومية المخولة للشخص الحكومي إلى أغراض خاصة ومنافع منحازة، لغرض تحصيل موارد مالية أو مادية، والمؤشر يبحث عن نسبة الفساد الكبير أو الصغير داخل الاجهزة الحكومية، وكذلك القطاع الخاص له دوره في صناعة الفساد كما يعتمده البنك الدولي في قياس مؤشرات الحوكمة والفساد حسب الدول.

5. أهمية وآلية إرتباط الرأسمال الاجتماعي بالحوكمة "الحكم الرشيد".

في هذا الاطار يتم التركيز على عمل R.Putnam حول مناطق ايطاليا في بحثه، في مقارنة فعالية الادارة والولاية الحكومية داخل ايطاليا خلال 20 سنة انطلاقا من فترة 1970، وهي الدراسة المنشورة في كتابه " Making Democracy Work 1993"، ونركز كذلك في نفس الدراسة على عمله حول الولايات المتحدة الامريكية في كتابه "Bowling Alone 2000" الذي درس فيه تطور الراسمال الاجتماعي واختلافات مستوياته داخل الولايات المتحدة وربطه بالرفاهية، حيث علل R.Putnam تراجع الفعالية الحكومية الى تغير السلوكيات داخل المجتمع المدني، وبالتالي تراجع مستوى الرأسمال الاجتماعي من خلال قياس المشاركة الاجتماعية والثقة المنخفضة، والتي تعلقت بتدني فعالية العمل الحكومي واتساع دائرة الفساد، وكانت خلاصة العمل على ايطاليا أن "المشاركة المدنية في الشبكات العاملة الاجتماعية على كل المستويات واحترام قواعد التبادل والقيم المشتركة من طرف المواطنين تعمل كلها على تحسين المسار الجيد للرأسمال الاجتماعي، وبطريقة أخرى نقول هذا هو الذي يفسر الفاعلية والنجاعة المؤسساتية، وليس أخذ فقط العوامل الجغرافية، ولأن تسلسل الدراسة في تقرير أن المناطق غنية هو إبتداءا كونها مدنية"[24]، هذا ما يميز مناطق شمال ايطاليا وبالعكس مع جنوب ايطاليا حيث نلاحظ ""اللامدنية"، حيث تتم تحويل المنافع العامة لأغراض خاصة، والانقياد لها حيث تتميز بالفساد أو الانغلاق واللاثقة والشك،.. وطعم منحاز للربح يميز هذا الجزء من بلاد ايطاليا"[25]، وهو ما قرره R.Putnam أن "في الشمال الاشخاص هم مدنيين (مواطنة)، وفي الجنوب هم خاضعين (تبعيين)"[26]. بحيث إن التعاون والدعم المتبادل، الالتزام والواجب المدني والثقة المتعادلة ليست كلية وإنما تمتد لأبعد وراء حدود القرابة (والتجانس)....وهي المظاهر المميزة للشمال، مقابل الزعامة ونفوذها في الجنوب وهو بالعكس فرض للتدرج وتسلسل لتبعية في الفوضى المستترة"[27] وخلاصة عمل R.Putnam على ايطاليا "أن الرأسمال الاجتماعي هو العامل الاساسي الذي يفسر تغير فعالية الادارات الحكومية للمناطق المختلفة، والتي تم تجميعها الى إدارات الشمال والاخرى في الجنوب"[28]،

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

وخاصة أن البحث تناول الدراسة لما بعد فترة الاصلاحات للجهاز الحكومي وتطوير العمل الحكومي في ايطاليا فترة ما بين 1976 – 1977 من خلال تقرير المساءلة والشفافية في العمل الحكومي، ليأتي التساؤل المطروح والبحث حوله عن سبب الفعالية السياسية الحكومية والكفاءة الاقتصادية المسجلة في الشمال دون الجنوب الايطالي، والقياس لدى R.Putnam تناول المفاهيم حول العمل الانتخابي الاختياري، الاطلاع على الجرائد والمساهمة في النوادي الرياضية والتجمعات التطوعية الثقافية[29]، وبعض الباحثين ناقش الثقة العامة بالتوافق مع الثقة الخاصة: حيث المعطيات المقدمة من الدراسة التقييمية العالمية "world values study" تشير الى انخفاض الثقة العامة في مختلف اصناف المؤسسات، بما فيها التدرجات السياسية والدينية حيث المستويات المصرحة عن الثقة في الحكومة والوظيف العمومي ونظام التعليم في معظم الدول انخفضت بين 1981 و1990 وبالمقابل نفس الفترة ارتفاع للثقة بين الاشخاص (Inglehart 1997).

ان عمل R.Putnam على ايطاليا مثال جيد على الدراسة التطبيقية التي تبرهن الاتصال الموجود بين الرأسمال الاجتماعي والعمل الحكومي، حيث يقرر خلاصة أن "القدرة المؤسساتية للتغيير لإصلاح الحياة السياسية، وكذا الضغوط الإلزامية من السياق التاريخي والاجتماعي المقيدة للنجاح المؤسساتي"[30] ، ونجد فترة ما بين 1970 – 1989 لاحظ R.Putnam اختلاف الاداء والفعالية بين المناطق الحكومية، والمعايير المستعملة من طرفه: - المشاركة المدنية - كثافة النوادي والجمعيات في كل منطقة - قراءة الجرائد استعملت لقياس الاهتمام بالأعمال المدنية – التصويت - تفضيلات التصويت على خيارات عامة.

لاحظ الشكل التالي يصور لنا الاصناف الاربعة[31] لإتصال المجتمع المدني مع الهيئات المؤسساتية والمدنية، وهو مفهوم المشاركة المدنية، وهو ما يعكس مستوى الرأسمال الاجتماعي المنتج كحصيلة تراكمية للتفاعل الاجتماعي وتطوره عبر الزمن.

الشكل يوضح العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

المصدر

M.WOOLCOCK and D.NARAYAN, « Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy » ,World Bank , December .1999, figure3

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

- الصنف الاول الصراعات: المجتمع المدني يتميز بوجود المجموعات في حالة إنعزالية وبالتالي تدهور الراسمال الاجتماعي، أي نلاحظ ضعف كبير في روابط bridging، مع ضعف العمل الحكومي المتمثل في المستوى المتدني للهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية.
- الصنف الثاني الإقصاء (سيطرة متحيزة): المجتمع المدني لايزال في مرحلة يحتوي فيها على مستوى متدني للرأسمال الاجتماعي، أين الترابط الاجتماعي والاندماج مفقود أو ضعيف تماما، وهو ما نتج عن غياب شبكات bridging والعمل المتعاون والثقة الموسعة ودخول المجموعات في عزلة وصراع، وفي هذه المرحلة العمل الحكومي يتميز بسيطرة طبقية معينة تستفيد من الوضعية المسجلة.
- الصنف الثالث تعويض الإدارة: هنا المجتمع المدني يتميز باستعدادات قوية لتوفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق تنمية محلية من خلال عمل المجموعات والشبكات المتوفرة كلا من صنف "bonding" و"bridging"، وارتفاع مستوى المشاركة المدنية وكثافتها، بالمقابل نلاحظ قصور في العمل الحكومي لدى الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية أي ضعف روابط السلطة "linking".
- الصنف الرابع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: هي مرحلة من المستوى العالي جدا على مستوى المجتمع المدني، يترجمه كثافة الراسمال الاجتماعي وعلى مستوى العمل الحكومي يترجمه فعالية أداء الهيئات المؤسساتية، القانونية والسياسية، وهذا الذي يعكس كثافة قوية لأنواع الشبكات والعضوية فيها أي كلا من روابط: bonding, bridging, linking، والمدعمة لتوسع الثقة والعمل المتعاون وخدمة الترابط والاندماج وتوفير المعلومة والاتصالات.

إن من بين اهم المتغيرات[32] المعرفة داخل هذه الدراسات هي الحريات المدنية والسياسية، الاستقرار السياسي وغياب الانقلاب السياسي وقياس تنفيذ العقود، مصادرة المخاطر، الفساد ونوعية البيروقراطية من طرف الأعوان في العمل الحكومي، والمأخذ المهم على الدراسات ان السببية ليست دائما مباشرة وواضحة تماما بل هي خاضعة للنقاش والبيان، والنمو الاقتصادي كذلك يتوافق مع ترقية الحريات المدنية والاستقرار السياسي، ومن المزايا والايجابيات ان القياس فتح تقدم في الخبرة مع تعدد معايير للرأسمال الاجتماعي في خانة الدراسات التي توضح ان التركيز كان على ثلاثة أصناف من المعايير المفوضة للقياس[33] :

- ✓ العضوية في المجموعات والشبكات: استعمال العضوية في التجمعات كمعيار لمسار التركيب الاجتماعي يعتمد على المجموعات نفسها والأعضاء فيها.
- ✓ المعيار الثقة والارتباط للقواعد: قياسه يشمل السؤال والجواب حول التطلعات وطلب واستخبار تصرفات الثقة، السؤال المفتاح هو إلى مدى يتم استقبال المعاونة من الأعضاء داخل المجمعات.
- ✓ معيار العمل الجماعي: تدبير وتوفير عدد من الخدمات المطلوبة بالعمل الجماعي والتعاون.

6. توظيف الرأسمال الاجتماعي في محاربة الفساد.

قد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ منتصف الثمانينات نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على الكفاءة والفعالية السياسية، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة محليا وعالميا استوجب الامر التعاون الدولي(حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال الاعمال، وسائل الاعلام المختلفة والقطاع الخاص) لمواجهتها، وإبداء الاهتمام كبير بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد ووضع الاستراتيجيات، حيث يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، و لم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدة فحسب بل

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

شملت ايضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة اكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، وله أثاره ونتائجه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى فعالية العمل الحكومي السياسي، المؤسساتي والقانوني.

7. مفاهيم حول الفساد.

نستعرض بعض مفاهيم الفساد ونخلص في الاخير لتعريف مرتبط بدراسة الرأسمال الاجتماعي [34]:

- Waterbury 1973 "الفساد هو اساءة استعمال السلطة العمومية لخدمة الاهداف الخاصة"
- Nye 1967 "التصرف المنحرف من الالتزامات الرسمية في الدور العمومي لاجل نظرة خاصة (شخصية – انغلاق عائلي – عصبة خاصة) مالية أو درجات معينة في تعدي اللوائح بممارسات أثرها خصوصي الصنف".
- Alam 1989 "الفساد هو التضحية بالأهداف الاساسية للأعوان...هو تعدي القواعد المحددة لسلوكيات الاعوان وتصرفاتهم (مختلف التعاملات الجزئية)".
- Curzon -1997 "الاغراء بمقاصد خاطئة الاعتبار للتعدي على الالتزامات المتفقة".
- Garner 2004 "أثر فعل شيء ما لغرض اخذ مزايا متعارضة مع الانضباط الرسمي وحقوق الاخرين، الموظف الرسمي يستعمل الموقع او الوظيفة لحجز مرابح شخصية ، أو شخص ما يتعدى على حقوق الاخرين".
- Neild 2002 "إنتهاكات الشخص العمومي القواعد والالتزامات لغرض مالي او سياسي خاص مربح له".
- مفهوم الفساد لدى البنك الدولي وضع تعريفا للفساد من خلال الأنشطة المندرجة تحته على النحو التالي "اساء استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[35]، "وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يحدث عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من السياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القواعد والقوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستعمال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[36].
- "The Swedish International Development Cooperation Agency States" هيئة التنمية الدولية السويدية والتعاون تقرر: أن الفساد يظهر متى ما كانت "التنظيمات أو الاشخاص تكتسب بالخطأ بواسطة موقعها في الوظيفة وكذلك الدواعي المضرة وغير اللائقة"،"والفساد ينتشر داخل الولاية الحكومية متى ما كان الجهاز القانوني، الكتلة المتوسطة والادارة العامة هي ضعيفة وغير متطورة".
- OCDE ترى الفساد" هو التعدي الممارس في القطاع العام والخاص"[37]

إن من بين أهم الملاحظات المسجلة على التعاريف السابقة المشار إليها هي أن:

- الفساد يرجع للاستعمال غير المنضبط للسلطة والمسؤولية المتاحة من طرف المجموعة.
- الفساد هو الانحراف في تسيير الوظيف الرسمي لغرض خاص شخصي أو عنصري.
- الفساد له إرتباط قوي بالقطاع العام فيما يخص السلع العامة والخدمات.
- الفساد ياخذ مكان في القطاع العام والقطاع الخاص أي بمعنى سوء استعمال الثقة العامة والمخولة له من طرف المجموعة العامة أوالخاصة.
- الفساد انحراف عن المصالح المحددة وظيفيا، ومخالفة للقواعد العامة والالتزامات المجمع عليها.
- الفساد يكون على المستوى الجزئي والكلي، ويكون منظم وغير منظم.

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

- ميزة الفساد أنه الاشخاص داخل التاسيسات والتجمعات ومختلف الشبكات هي الأخرى تكون متورطة في سوء استعمال السلطة، الوظيفة والمسؤولية المخولة وإحداث الفساد.
- هناك تلازم واضح بين الرأسمال الاجتماعي والفساد، حيث الفساد هو إنحراف وتعدي في توظيف الرأسمال الاجتماعي العام كون أنه سلعة عامة، نحو تحقيق مصلحة خاصة منحرفة عن أهداف الراسمال الاجتماعي من العمل المتعاون وتعادل في توفير الفرص المناسبة والثقة والمعلومة، وعليه فإن كثافة الرأسمال الاجتماعي وفعاليته من الأدوات الفعالة لمواجهة الفساد وآثاره.

1.7 خلاصة في تعريف الفساد

"الفساد هو التعسف أو مشاركة التعسف في استعمال السلطة، أو المنصب الوظيفي أو ما يتعلق بالموارد والخدمات بالقطاع العام أو الخاص، لغرض مكاسب شخصية أو مخصصة تكون خلاف القواعد والالتزامات"، أو نقول هو إنحراف في "تحويله (أي الرأسمال الاجتماعي الجماعي العام) إلى رأسمال اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف، وتخويله السلطة في ذلك للعمل لخدمة المجموعة"[38].

2.7 أنواع الفساد[39]

1. الفساد الكبير الذي بقوم به كبار الموظفين والمسؤولين من الوزراء ورؤساء الدول، وهو ما يخص المستوى الكلي العلوي الحكومي، وهو ما ينعكس سلبا على الثقة العامة اتجاه عمل الحكومة الراشدة ومؤسساتها، ويؤثر في هذا المستوى على التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستراتيجيات والبرامج المختارة والمطبقة، وسوء توزيع الموارد والمداخيل، وهو ما يؤدي الى اتساع مجال التفاوت والتهميش وتوسع نطاق دائرة الفقر والبطالة، ويمكن له تدمير اقتصاد الدولة بأكملها، وهناك معايير دولية معينة للصفقات التي تجتذب الفساد الكبير هي حجم الصفقة / التعمية وعدم مباشرتها / سرعة الحصول على العائد / المدى الطويل البعيد سنتين او اكثر / وجود الوكيل ولايتم التعامل مباشرة مع المسؤول الحكومي ومقدم الرشوة مثلا، وبربطه بمفهوم الرأسمال الاجتماعي وأنواعه نجد ضعف في شبكات السلطة التي اشار إليها Woolcock وهي شبكات "Linking"، وكذلك فعالية الرأسمال الاجتماعي من خلال العضوية والمشاركة المدنية.
   - الفساد الصغير الذي يشمل صغار الموظفين، داخل التراكيب والأنظمة الحكومية والاجتماعية العامة، وهو التورط فيه على حساب المزايا الصغيرة مقابل تقديم أفضليات الخدمة والفرص المناسبة، وهذا له انعكاسه السلبي على الاعوان الاقتصاديين في خلق التفاوت، وتضييع الفرص ورفع التكلفة في المعاملات وحصول العراقيل للعمليات والوظائف.

3.7 الاسباب والمظاهر المدعمة للفساد[40]

- السلطة الموسعة: إتاحة مجال واسع من السلطة وعدم تقسيمها وتداولها ووضع الحدود، وعدم التعريف بالخطوط العريضة من الحقوق والواجبات ساعد على تفشي ظاهرة الفساد.
- المساءلة: يعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي المسائلة انها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والاخذ بالانتقادات الموجهة لهم وتنفيذ المتطلبات اللازمة منهم، المساءلة ترتبط بعناصر اساسية: 1- الشفافية في المعلومة والكشف المالي والتقييم وعرض البرامج 2- الاشراف والمراقبة من التدقيق الوظيفي، تنصيب المفتش العام /المحقق/عون ضد الفساد،

المراقبة القانونية. 3- الاجراءات والمراسيم من اللوائح القانونية والانتخاب ومواجهة الاجرام اداريا والقضاء وغيرها.

- الشفافية: عامل يشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة حيث تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما ان يجمعوا معلومات حولها، ووضعها في متناول الجمهور.
- مؤشر الشفافية العالمي: لقد انشأت منظمة الشفافية العالمية مؤشرا دوليا لقياس الفساد داخل مؤسسات القطاع الخاص والعام، تعده كل خمس سنوات يغطي عدد من دول العالم، وتنحصر فيه القيمة بين 0 و 10 درجات، أما الصفر درجة أن الفساد منتشر بالدولة، فنجد نيوزلندة افضل دول العالم بينما نيجيريا اخرها وبينهما ترتيب الدول، مع المراتب الأولى الدنمارك وبريطانيا واسرائيل وامريكا واليابان وفرنسا وتركيا والهند، جنوب كوريا وجنوب إفريقيا.
- التحكم في استحداث والغاء قوانين او سياسات يتحقق بها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الأجهزة الحكومية، وعليه ينتج انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل ردعا عن ارتكاب الاعمال الفاسدة.

4.7 آليات[41] مجابهة الفساد وأسبابه.

ان النظر الى الفساد من ضمن نطاق جودة التركيب الاجتماعي بكامل مكوناته ونظام الادارة العامة والتغيير المؤسساتي، ودعم النزاهة وايجاد اللوائح الجزائية وأدوات المحاربة هو تشجيع لفعالية القانون، وحماية حقوق الملكية، وحرية المعلومة، وتقاسم السلطة والتنافس السياسي والشفافية بشكل عام وكذلك الآليات التي تسمح للمواطنين بان يكون لهم صوت فعال ودورا مركزيا:

1. قوة البيانات والمعلومة والشفافية[42]: تستخدمه البلدان التي تتبنى الاصلاحات البيانات لقياس ومراقبة مدى التقدم في مجال جودة نظام الادارة العامة وللمساعدة على اتخاذ القرارات في هذا المجال وفيما يتعلق في محاربة الفساد ينبغي منح المزيد من التشجيع لإجراءات تعزيز الشفافية مثل قوانين الحرية واستقلالية القضاء والفصل بين السلطات.
2. مشاركة المواطن والمجموعات في مكافحة الفساد[43]: لا يمكن لجهود مكافحة الفساد ان تنجح عن طريق اعمال تقوم بها المؤسسات الحكومية فحسب، بل لابد ان يشارك في هذه الجهود المجتمع المدني ووسائل الاعلام والبرلمان والجهاز القضائي والقطاع الخاص.
3. السياسة المحلية[44] تساهم الى حد هائل في نجاح او اخفاق أي جهد لتخفيف الفساد، ولابد من الاعتراف صراحة بالمصالح الخاصة المكتسبة وفهمها وإدراك ان النخب المحلية الخاصة تمارس في بعض الاحيان نفوذا غير مبرر ضد اصلاحات النظام الادارة العامة، فلكي تنجح الاصلاحات ينبغي ان تكون هناك من ضمن المشهد السياسي المحلي قيادة محلية للتغلب على الضغوط.
4. المجتمع الدولي[45] : ينبغي على المنظمات الدولية ان تستخلص دروس التجربة، وتقترح خطوات صريحة ملموسة لتحسين النتائج، كذلك فان فرض المزيد من الافصاح في النظام المصرفي الدولي ومجابهة تبييض الاموال امران هامان ايضا، كما تدعو الحاجة الى قيام بلدان مجموعة الثمانية G8 بإعطاء اولوية اعلى لجهود مكافحة الفساد وبرامج المنظمات الدولية : OCDE – FMI - BM.

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

5. الشفافية المالية[46]: الشفافية المالية شرط اساسي لسلامة السياسة المالية والاقتصادية، فمثلا نشر وثيقة الميزانية، التي يتم عرضها بوضوح في الموعد المناسب يضفي الالمام على العمليات الحكومية.

6. المساءلة: يشكل مبدأ المساءلة قيدا على سلوك القائمين على شؤون السلطة ويلزمهم باحترام حقوق ورغبات المواطنين والأعضاء.

7. احداث تحول حقيقي في النظام الاجتماعي وترقية مستوى الرأسمال الاجتماعي كخلاصة لهذا التحول الفعلي، لأن الفساد يضعف من الثقة العامة في المؤسسات وفي قدرتها.

الجدول يوضح تطور مؤشر النزاهة في دول أجنبية وعربية [بين 0 درجة الى 10 درجات]

السنة ← البلدان ↓	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فنلندا	9,48	9.6	9,8	10	9.9	9.7	9.7	9.7	9.6	9.6	9.4	9.0	8.9
الدنمارك	9,94	1.0	10	9,8	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.4	9.3	9.3
نيوزلندا	9,23	9.4	9,4	9,4	9.4	9.5	9.5	9.6	9.6	9.6	9.4	9.3	9.4
كندا	9,1	9.2	9,2	9,2	8.9	9.0	8.7	8.5	8.4	8.5	8.7	8.7	8.7
بريطانيا	8,22	8.7	8,6	8,7	8.3	8.7	8.7	8.6	8.6	8.6	8.4	7.7	7.7
أستراليا	8,86	7.8	8,7	8,3	8.5	7.8	8.8	8.4	8.8	8.7	8.6	8.7	7.9
هونغ كونغ	7,28	7.5	7,7	7,7	7.9	8.2	8.0	8.0	8.3	8.3	8.3	8.1	8.2
أمريكا	7,61	6.8	7,5	7,8	7.6	7.7	7.5	7.5	7.6	7.3	7.2	7.3	7.5
الشيلي	6,05	7.9	6,9	7,4	7.5	7.5	7.4	7.4	7.3	7.3	7.0	6.9	6.7
ألمانيا	8,23	7.1	8	7,6	7.4	7.3	7.7	8.2	8.2	8.0	7.8	7.9	8.0
اسرائيل	7,97	5.8	6,8	6,6	7.6	7.3	7.0	6.4	6.3	5.9	6.1	6.0	6.1
اليابان	6,57	6.7	6	6,4	7.1	7.1	7.0	6.9	7.3	7.6	7.5	7.3	7.7
فرنسا	6,66	5.3	6,6	6,7	6.7	6.3	6.9	7.1	7.5	7.4	7.3	7.3	6.9
تايوان	5,02	4.6	5,6	5,5	5.9	5.6	5.7	5.6	5.9	5.9	5.2	5.7	5.6
ايطاليا	5,03	5.2	4,7	4,6	5.5	5.2	5.3	4.8	5.0	4.9	5.7	4.8	4.3
ج افريقيا	4,95	5.0	5	5	4.8	4.8	4.4	4.6	--	4.6	5.1	4.9	4.7
تونس	---	4.7	5	5,2	5.3	4.8	4.9	5.0	4.9	4.6	4.2	4.4	4.2
الاردن	4	4.2	4,4	4,6	4.9	4.5	4.6	5.3	4.5	5.3	4.7	5.1	5.0
جنوب كوريا	4,29	4.0	3,8	4	4.2	4.5	4.3	4.5	5.0	5.1	5.1	5.6	5.5
البرازيل	3,56	3.7	4,1	3,9	4.0	4.0	3.9	3.9	3.7	3.3	3.5	3.5	3.7
المغرب	3	3.5	4,1	4,7	3.5	3.7	3.3	3.2	3.2	3.2	3.5	3.5	3.3
الصين	2,43	2.9	3,4	3,1	3.6	3.5	3.4	3.2	3.2	3.3	3.5	3.6	3.6
مصر	2	3.4	3,3	3,1	3.6	3.4	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	2.8	2.8

تركيا	3,81	3.0	3,6	3,8	3.5	3.2	3.1	2.5	3.5	3.8	4.1	4.6	4.4
الارجنتين	2,81	2.9	3	3,5	2.7	2.8	2.5	2.8	2.8	2.9	2.9	2.9	2.9
الهند	2,75	2.4	2,9	2,8	2.3	2.7	2.8	2.8	2.9	3.3	3.5	3.4	3.4
روسيا	2,27	2.0	2,4	2,1	1.9	2.7	2.7	2.0	2.4	2.5	2.3	2.1	2.2
أندنوسيا	2,72	2.0	1,7	1,7	1.9	1.9	1.9	3.1	2.2	2.4	3.2	2.6	2.8
مدغشقر	---	--	--	---	--	1.7	2.6	3.4	2.8	3.1	3.4	3.4	3.0
السعودية	2	--	---	--	--	--	4.5	3.4	3.4	3.3	2.4	3.5	4.3
سوريا	4	--	---	--	--	--	3.4	2.9	3.4	2.9	2.5	2.1	2.6
ايران	---	--	---	--	--	--	3.0	2.7	2.9	2.7	3.0	2.3	1.8
الجزائر	3	--	---	--	--	--	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8
لبنان	1	--	---	--	--	--	3.0	2.5	3.1	3.6	2.9	3.0	2.5
ألبانيا	----	---	2,3	--	---	2.5	2.5	2.5	2.4	2.6	2.9	3.4	3.2
ماليزيا	5,01	5.3	5,1	4,8	5.0	4,9	5.2	5.0	5.1	5.0	5.1	5.1	4.5

المصدر [من إعدادنا]

Transparency International Commission; www. Transparency.org/cpi/index,2010

الخاتمة العامة:

يتبين لدينا ان الفساد له اثر سلبي وعكسي كليا لإيجابية الرأسمال الاجتماعي، ذلك من خلال التوظيف غير العملي للشبكات الاجتماعية والمجموعات والوظائف العامة، ويمتد تأثيره على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الاستثمار والعمل، وعلى توفير السلع العامة والخدمات والاستفادة منها والفرص المتاحة، وعلى توسيع مجال الثقة خاصة العمة إتجاه الهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية، وعلى الالتزامات والقواعد العامة والقيم المشتركة وفسادها، وعلى تقوية الترابط الاجتماعي والاندماج، والفساد بهذا الشكل له إتصال مباشر المستوى الكلي من تعزيز الحكم الرشيد ودعم فعالية الهيئات المؤسساتية، وهو من معايير الدلالة على فعالية تلك الهيئات، ولكن أثر الفساد لا يخفى على المجتمع المدني والسوق، أي أن الفساد يفسد تلك العلاقة المشار إليها بين كل من الوحدات الثلاثة: الحكومة – المجتمع المدني – السوق، بل الفساد يمتد إلى داخل كل وحدة منها وتخريبها في وضعية تعاكس مزايا الرأسمال الاجتماعي كليا ودوره العملي، ومنه فإن البحث في تدهور الرأسمال الاجتماعي وعدم فعاليته في خدمة التنمية والرفاهية، وفي مواجهة الفقر والبطالة يدفعنا مباشرة للبحث في إشكالية الفساد وأثره في ذلك، إن مواجهة الفساد ينبغي أن تكون من المهام المدرجة في أعمال الهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية بصفة أساسية، وبالتوازي مع ذلك يأتي الاستثمار في ترقية القدرات البشرية والاجتماعية [الرأسمال الاجتماعي والبشري].

وخلاصة العمل في هذا الجانب نقول أن ""البنية الاجتماعية" تقابل "الهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية" في علاقة تكاملية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنية الاجتماعية تنعكس في دراستنا على "الرأسمال الاجتماعي" وأبعاده الاجتماعية، وعليه يمكن الاستنتاج أن فعالية ونجاعة الهيئة المؤسساتية والقانونية والسياسية تتوقف على قوة البنية الاجتماعية أي كثافة الرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع المدني موضع الدراسة، وهي تترجم لنا في الأخير العلاقة بين المجتمع المدني وبين الحكومة أي دور الرأسمال الاجتماعي في تعزيز الحكم الراشد والآثار الايجابية المترتبة عليه ولاجله:

توظيف الرأسمال الاجتماعي social capital لتعزيز الحوكمة "الحكم الرشيد" والتحكم في الفساد

- التنظيمات الاجتماعية تعبئ الرأسمال الاجتماعي لأجل تنمية العوائد المحصلة تبعا لتكاثف النشاطات (الترابط الاجتماعي نتيجة العمل المتعاون والتنسيق)، وترقية العوائد الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تسجل مستويات ادني للفقر، وقلة الخدمات القاعدية لغياب و ضعف إمكاناتها.
- من اللامركزية السلطة والتنظيمات الخاصة المتحكمة، إلى المشاركة المدنية للقطاع العام والخاص في اتخاذ القرارات، وتعيين البرامج المتوافقة مع خصائص البيئة الاجتماعية والإمكانات المتاحة.

المصادر والمراجع:

[1] Putnam.Robert, "bowling alone", journal of democracy 6.1-1995, national endowment for democracy and the johns hopkins-university press, 1995, p.p 65-78.

[2] Bourdieu.Pierre, « le capital social, notes provisoires », actes de la recherche en sciences sociales,1980, volume.31, l'editeur de persee, p.p 2-3.

[3] Coleman.James.S, "social capital in the creation of human capital", the american journal of sociology, vol. 94, supplement: organizations and institutions: sociological and economic: approaches to the analysis of social structure, the university of chicago press, chicago, illinois 60637.jstor, 1988, p.p s95-s120 .

[4] OCDE (Organisation de développement et de coopération économiques), "Du Bien Etre Des Nations: Le Rôle Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André –Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001

[5] Grootaert.CH et T.V.Bastelaer, « Understanding and Measuring Social Capital », Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, Banque Mondiale, n.24, 2001.

[6] NAHAPIET.J And S.GHOSHAL," Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage", The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, Apr.1998, p.p 242-266, p.p 243-244

[7] Darlauf.S.N et M.Fafchamps, "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, May.2004

[8] Fafchamps.M, "social capital, trust and development", department of economics, university of oxford, manor road, oxford, february.2002.

[9] Coleman op cit s99

[10] R.STREN, "La Gouvernance Dans Le Developpement Urbain", Centre D'etudes Urbaines Et Communautaires, Universite De Toronto- Canada, Ville En Developpement, Mars/ Juin.2005, p.p n.67-68.

[11] Idem.

[12] Idem

[13] WORLD.BANK,"Governance And Development", Washington, 1992, cité par DANIEL. KAUFMANN and AART.KRAAY,"Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?",World Bank Institute Global Governance Group and Development Research Group Macroeconomics and Growth Team .WPS.4370, 2007, p.5

[14] K.DANIEL, A.KRAAY and PABLO.ZOIDO-LOBATÓN, "Aggregating Governance Indicators, World Bank, Washington, D.C .WPS.No.2195, 1999.

[15] « Orientations du CAD sur le développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques », DAC et OECD, Paris, P. 1

[16] PNUD, "Public Sector Management-Governance And Sustainable Human Development", NewYork, 1995.

[17] D.KAUFMANN, A.KRAAY and M.MASTRUZZI, «Governance Matters Vii: Aggregate And Individual Governance Indicators 1996-2007 », Development Research Group Macroeconomics and Growth Team & World Bank Institute Global Governance Program, WPS 4654, The.WORLD.BANK, June.2008, p.p7-8

[18] idem

[19] D.KAUFMANN, A.KRAAY and M.MASTRUZZI , op. cit.

[20] idem

[21] idem
[22] Idem
[23] Idem
[24] A.NDAYEGAMIYE, op. cit. p. 96
[25] Idem
[26] M.SIISIÄINEN, op. cit. p. 3
[27] Idem
[28] M.LEVESQUE 2005, op. cit p. 4
[29] M.SIISIÄINEN, op. cit, p. 3
[30] R.PUTNAM 1993, op. cit p. 16
[31] M.WOOLCOCK and D.NARAYAN 1999, op. cit. p.p 13-14
[32] CH.GROOTAERT And TH.V.BASTELAER 2001, P. 15
[33] ibid, op cit p 23
[34] O.CHINHAMO and G.SHUMBA, "Institutional Working Definition Of Corruption", Working Paper Series. ACT/1/2007/WPS, Southern .Africa, 2007
[35] D.KAUFMANN et A.KRAAY," Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?", The World Bank, Policy ReseaRch WoRking PaPeR WPS4370.
[36] .KAUFMANN et A.KRAAY op cit
[37] A.GURRIA Secrétaire général de l'OCDE, « L'OCDE Lutte Contre La Corruption », OCDE PUBLICATIONS, 2 rue André-Pascal, 75775 PARIS CEDEX 16, n°.83916, Imprimé En France, Août. 2006, p.5
[38] P.BOURDIEU, op. cit. P. 3
[39] A.MARIA.COSTA et d'autre, "The Global Programme Against Corruption Un Anti-Corruption Toolkit-The United Nations Anti-Corruption Toolkit", Was Issued And Printed With The Support Of The Ministry Of Foreign Affairs (Development Cooperation) Of The Netherlands And The Ministry Of Foreign Affairs Of Norway, 3rd Edition, Vienna, September .2004, p. 10
[40] D.SWAIN and PH.DININIO, "A Handbook On Fighting Corruption", Center For Democracy And Governance Bureau For Global Programs, Field Support and Research U.S.Agency for International Development,Washington.D.C.20523.3100, February.1999, p.7
[41] D.SWAIN And PH.DININIO, op. Cit. P.P. 8-15
[42] D.SWAIN And PH.DININIO, op. Cit. P.P. 8-15
[43] Idem
[44] Idem
[45] Idem
[46] Idem